

مفاهيم القرآن

(257) محال. فثبت أن الله تعالى أمر بطاعة أولي الأمر على سبيل الجزم، وثبت أن كل من أمر الله بطاعته على سبيل الجزم، وجب أن يكون معصوماً عن الخطأ، فثبت قطعاً أن أولي الأمر المذكور في هذه الآية لابد وأن يكون معصوماً. (1) وقد أوضح السيد الطباطبائي دلالة الآية على عصمة أولي الأمر ببيان رائق وإليك نصّه، قال: الآية تدل على افتراض طاعة أولي الأمر هوّلاء، ولم تقيده بقيد ولا شرط، وليس في الآيات القرآنية ما يقيّد الآية في مدلولها حتى يعود معنى قوله: (وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ) إلى مثل قولنا: وأطيعوا أولي الأمر منكم فيما لم يأمرُوا بمعصية أو لم تعلموا بخطئهم، فإن أمروكم بمعصية فلا طاعة عليكم، وإن علمتم خطأهم فقولوا موهم بالردّ إلى الكتاب والسنة و ليس هذا معنى قوله: (وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ). مع أن الله سبحانه أبان ما هو أوضح من هذا القيد فيما هو دون هذه الطاعة المفترضة، كقوله في الوالدين: (وَوَسَّيْنَا لِلْإِنْسَانِ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِيعَهُمَا). (2) فما باله لم يُظهر شيئاً من هذه القيود في آية تشتمل على أسس أساس الدين، وإليها تنتهي عامة اعراق السعادة الانسانية. على أن الآية جمع فيها بين الرسول و أولي الأمر، وذكر لهما معاً طاعة واحدة، فقال: (وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ)، ولا يجوز على الرسول أن يأمر _____ (1) التفسير الكبير: 10|144. (2) العنكبوت: 8.